

«حزب التيار» إلى عهدة باسيل

يودع العماد ميشال عون، قريباً جداً، وزارة الداخلية، النظام الداخلي لحزب التيار الوطني الحر، ليجري انتخاب منسقي الأفضية ورئيس الحزب ونائبه مباشرة من القاعدة، بعدما قرر الوزير جبران باسيل أن يكون المؤسس الفعلي لحزب التيار الوطني الحر، والمرشح الأكثر جدية ليكون رئيسه المطلق للصلاحيات الأول. هنا قصة التأسيس

غسان سعود

لم يكد العميد بول مطر يبلغ سن التقاعد، قبل نحو عامين، حتى عينه رئيس تكتل التغيير والإصلاح العماد ميشال عون مديراً لمكتبه، خلفاً لابنته كلودين. كانت الأخيرة ساعدت الرابطة الأيسر، منذ عام 2005 حتى تفرغها لأسرتها الصغيرة بعد زواجها من قائد فوج المغاوير في الجيش العميد شامل روكز. خلص مطر سريعاً إلى أن جمود التيار الوطني الحر التنظيمي هو الملف الأخطر، بعيداً عن الملفات السياسية التي يتفرد عون وساعده، الأيمن، الوزير جبران باسيل بمتابعتها. سابقاً، كانت الحسابات الشخصية، في رأي الجنرال، وراء المطالبين بمأسسة التيار، لكن، هذه المرة، قرع جرس الإنذار شخص يثق بالجنرال به. وتلقى مطر هنا، بطريقة غير مباشرة، مع نائب رئيس المجلس النيابي إليي الفرزلي الذي كان يلح على عون بعدم التأخر أكثر في تأسيس حزب.

اقتنع سيد الرابطة. بدا واضحاً أن الورشة أكثر جدية هذه المرة من كل سابقتها، وأن حزباً يرأسه جبران باسيل قد يعلن في أية لحظة. أوعز عون إلى مطر ليحضر، مع ابنته ميراي، نظاماً داخلياً للحزب. سابقاً، وفرت «الظروف السياسية» المتشعبة غطاء لظروف التيار الداخلية الأكثر تشنجا، والتي حالت مرة تلو أخرى دون تمكن عون من فرض نظام داخلي للحزب كما يراه هو. أما اليوم، فلا الظرف السوري، ولا الظرف الأمني أو الظرف الرئاسي، حالت دون تشغيل المحركات. سابقاً كان الجنرال يحسب حساب ما يعرف بالهيئة التأسيسية للتيار التي تضم من تعاقبوا على المسؤوليات فيه بين 1996 و2005: مقابل الكتلة المؤيدة للجنرال «على العمياني» داخل الهيئة، هناك «مجموعة لاعبين»، يتقدمهم الآن عون وسيمون أبي رميا وزياد أسود وزياد عبس ونعيم عون ورولان خوري ولواء شكور، بقوا موحدين في مطالبتهم بإنشاء حزب حقيقي رغم كل التهديد والترغيب العونيين. اليوم بات شكور خارج الخدمة، ويحسب أسود وأبي رميا حساب النيابة أولاً، ويعطي عبس الأولوية لترشحه إلى الانتخابات أيضاً، فيما نجح عون في تحييد خوري. لم يبق، إذاً، غير ابني شقيقته وشقيقه (الآن عون ونعيم عون)، وهما أذكى من خوض معركة تقض تشتت الكتلة التي تماسكت حولهما عقداً كاملاً.

قدم مطر، بعد ستة أشهر، مسودة النظام الداخلي، وفيها «تجميع» لصلاحيات الرئيس في الأحزاب الرئاسية في كل أصقاع العالم، مترجمة ومبوبة على نحو مميز. تحمس عون، ولكنه بدل تحويل النظام إلى وزارة الداخلية، أرسله من بريده الإلكتروني إلى بعض

العونيين ليدونوا ملاحظاتهم عليه. لماذا؟ لا أحد يملك جواباً مفقداً. إلا أن المسودة سربت، ودبت الحياة في عظام كانت الرابطة تحسبها رهنياً: غدوات ونقاشات ومجموعات على الـ «واتس أب» وثرثرة وشكاوى بالجملة والمفرق. فجأة، دخل باسيل في خضم هذا الحراك، معلناً أن المسودة سيئة وتحتاج إلى تعديلات كثيرة. في التيار من يجزم بأن باسيل اقتنع بأن عمه، بكل مسيرته وتجربته وقدرته على التفاعل مع الرأي العام، كان في حاجة إلى ماكينة انتخابية توصف بالحزب. سُر الوزير، هنا، بطمأننة بعض الناشطين له حول حجمه الضخم مقارنة بحجم الماكينة، واحترام كل منهما لحدود الآخر. وعلى نحو واضح، انقل ملف التنظيم الحزبي، هو الآخر، من عون إلى باسيل الذي قدّم هذا الملف على الملف الحكومي

قدم باسيل ملف التنظيم الحزبي على الملف الحكومي والانتخابات الرئاسية وغيرها

أخذ الجنرال من ناشطي التيار بالمفرق، ما يصعب أخذه بالجملة

والانتخابات الرئاسية وغيرها من ملفات الوزير الشاب. وبسرعة، تشكلت سبع لجان ممن يوصفون بـ «حطب التيار»، يتراوح عدد العونيين في كل منها بين 15 و25، ولكل لجنة أمين سر. وتكثفت، خلال ثلاثة أسابيع، الجلسات في وزارة الاتصالات، ومنزل باسيل في البيضاء. تكدست الملاحظات في أطنان من الورق والآلاف من الرسائل الإلكترونية. سمع الوزير، برحابة صدر، ملاحظات بالجملة والمفرق يصعب على أي إنسان سماعها. إلا أن الأهم كان إجماع الشباب في مختلف اللجان، باستثناء لجنة النواب بفعل معارضة النائب ألان عون، على انتخاب باسيل رئيساً. والأهم من مضمون النقاشات هنا هو انطلاقها في البحث من مرحلة ما بعد العماد عون. فكل من كان يسأل عن صلاحيات الرئيس ونفوذه ودوره وعلاقاته السياسية، إنما كان يحسب حساب وجود رئيس آخر للتيار الوطني الحر غير عون. ليلة تشكيل الحكومة، كان العماد عون يجري درشة مع مناصريه عبر الفايبر، فيما كان اجتماع لبحث التوصيات النهائية بشأن

تعديلات المسودة الأولى يعقد في منزل باسيل. كان معاليه جازماً أنه مع إجراء انتخابات في الحزب على كل المستويات وتكريس الديمقراطية والمحاسبة. ولكن، ما كادت الحكومة تعلن، حتى حلت أجواء سلبية جداً محل كل الأجواء الإيجابية السابقة، وخصوصاً وسط بعض ناشطي المتن والأشرفية. اتهم هؤلاء باسيل باجتياز الحدود المفترضة في كل من الأشرفية والمتن عبر إخراج الوزير نقولا الصحنائي من اللعبة، وبالتالي عبس، وإحلاله وجهاً عونياً جديداً في المتن محل النائب إبراهيم كنعان. ومن بدأ، لوهلة، أن عون نجح في تفريقهم عاد هو شخصياً ووحدهم. تجهمت رسائل الـ «واتس أب»، وبات بعض الشباب يستصعبون مرور نهاية أسبوع من دون تناول العشاء مع طوني سليمان فرنجية، وبدأت التسريبات المنوترة عن كتابة فلان استقالته وعدم تجديد آخر لبطاقته الحزبية.

طوى عون الملف الحكومي، موكلاً إلى باسيل تكثيف جولاته الدبلوماسية في سياق معركة رئاسة الجمهورية له، فيما كثف اجتماعاته هو مع الناشطين العونيين لتوفير الإجماع مجدداً على انتخاب باسيل رئيساً لحزب التيار الوطني الحر. ينفي النواب العونيين أن يكون قد فاتحهم صراحة ومباشرة بهذا الموضوع، إلا أن الجنرال استدعى ناشطي الصف الثاني والثالث، خمسة أسابيع متتالية، كل يوم ثلاثاء، ثلاث مجموعات، يضم كل منها ثلاثة أو أربعة أشخاص، ليأخذ، كعادته، بالمفرق ومستخدماً نفوذه الشخصي، ما يصعب أخذه بالجملة.

غداً واضحاً تموضع العونيين في ثلاث مجموعات: تضم الأولى مستشاري باسيل وقد انضم إليهم بعض الناشطين الجديين في مناطقهم والديناميكيين، إضافة إلى ناشطين لم يحظوا بفرصة التقرب من باسيل سابقاً ويعتقدون أنها فرصتهم لدخول اللجنة الباسيلية والتنعم بخيراتها. الثانية متشائمة، وتضم معظم النواب العونيين والمرشحين العونيين ماضياً ومستقبلاً للانتخابات. والثالثة متفرقة، لكنها أقرب إلى الإيجابية منها إلى السلبية، الوجه القيادي فيها هو نعيم عون (ابن شقيق الجنرال) وتضم معظم مسؤولي الطلاب السابقين ومنسقي الأفضية ممن يؤمنون باستحالة أن تسوء الأمور. تنظيمياً أكثر مما هي عليه اليوم. خلصت لقاءات الجنرال الجانبية إلى اقتناعه بأنها اللحظة المناسبة للمضي قدماً بمشروع باسيل. وها هو مستشار الوزير سيزار أبو خليل يدعو عشرة ناشطين يمثلون معظم الناشطين العونيين إلى اجتماع في منزل الوزير يوم الجمعة 4 نيسان. لم يوزع باسيل النظام الداخلي الجديد عليهم كما

نظام photocopy

لا العميد بول مطر الذي كُلف إعداد النظام الداخلي للتيار الوطني الحر أنطون سعادة عصره، ولا مرجعيته الرئيسية في البحث عن النظام المناسب ميراي عون (ابنة الجنرال) موريس الجميل. معرفتهما بالأنظمة الداخلية للأحزاب متواضعة جداً في أكثر الأوصاف تهدياً. عمداً إلى جمع مقتطفات من هذا الحزب الأوروبي وذاك، مترجمين بنيتي طيبة دائماً فقرات بكاملها من هذه القوانين. أعطيا رئيس الحزب كل صلاحيات رئيس الجمهورية قبل اتفاق الطائف. فهو يعين أمانة السر ومجلس التحكيم ومجلس الحكماء ولجنة التمويل والإدارة المالية والمكتب السياسي والمجلس التنفيذي وكل مكاتب القطاعات المركزية (مسؤولي المهن والنقابات والطلاب والشباب وأرباب العمل).

وبدت واضحة لمساة المنسق العام للتيار الوطني الحر بيار رفول على المسودة. فهو أمين السر العام المنتظر لهذا الحزب، وبناءً عليه فهو «يسهر على عدم جمع أحد الحزبيين بين مسؤوليتين حزبيتين»، لكنه في الوقت نفسه يتولى كل المسؤوليات التالية: «أمانة سر المجلس التنفيذي وأمانة سر المكتب السياسي وأمانة سر المجلس الوطني، ويسهر على تطبيق النظام الداخلي وتنفيذه، ويحضر المهمات التنظيمية كافة، ويقدم اقتراحاته للرئيس لإحالة الحزبيين المخالفين على مجلس التحكيم، ويتلقى مختلف المراجعات والشكاوى، ويشرف على الانتخابات الحزبية، ويدير المقر الرئيسي للتيار، ويشرف على كل الهيئات من دون استثناء». ولاحقاً، كان واضحاً في مجمل النقاشات أن من يسعون لبناء حزب لم يحضروا فرضهم المدرسي، ولا يعرفون الكثير عن كيفية بناء حزب. لا يوجد اختصاصيون هنا أو باحثون أو خبراء في إعداد الأنظمة الحزبية وإجراء الانتخابات الحزبية: إن من يسعى إلى إقصاء النائب إبراهيم كنعان في المتن لحسابات خاصة، كان شغله الشاغل إضافة مادة إلى النظام الداخلي تحول دون ترشيح التيار النائب نفسه ثلاث دورات. وإن من يريد إقصاء خصمه في قريته، كان مطلبه وضع عمر محدد لا يجوز للمرشح إلى موقع منسق القضاء أن يكون قد تجاوزه. والمتضرر من توزيع فلان، يريد مادة تحول دون توزيع التيار لغير الملتزمين. إلا أن الملاحظات السلبية كلها في كفة، ووضع النظام الداخلي موضع التنفيذ لينتخب العونيون في القرى والأفضية مباشرة منسقيهم، ورئيس الحزب ونائبه، في كفة أخرى. الكفة الثانية أوزن من الأولى بكثير؛ لا أحد ينتظر حزباً أفلاطونياً. المهم حجر زاوية يمكن البناء عليه. استفتاء الملتزمين والمؤيدين في عملية ديموقراطية حقيقية عبر صناديق الاقتراع في شأن مرشحي الحزب إلى الانتخابات النيابية، وإلزام الملتزمين بالتدرج في الحياة الحزبية من تنسيقيات القرى فالجالس البلدية وأخيراً المواقع الرسمية أهم من كل بنود النظام الداخلي الأخرى.

